الأنباء
الاربعاء 2010-11-24 العدد 13037
3

نحاس وفضل الله يكشفان خروقات إسرائيل لقطاع الإتصالات

كشف كل من وزير الاتصالات شربل نحاس، ورئيس لجنة الاتصالات النيابية النائب حسن فضل الله، معطيات جديدة فيما يتصل باستباحة العدو الإسرائيلي قطاع الاتصالات الخليوي والثابت في لبنان، ولفت النائب فضل الله إلى أنه «سنعلن عن وثائق وصور وأسرار تكشف للمرة الاولى خرق اسرائيل لشبكة الاتصالات»، داعياً اللبنانيين إلى «مواجهة هذا الخطر على أمنهم وحريتهم»، مشيراً الى أنه «يفترض أن يكون لدينا دعوى قضائية ضد اسرائيل لخرقها شبكة الاتصالات في لبنان».

بدوره، عرض نحاس لما جرى في مؤتمر الاتصالات الذي دان الخرق لشبكة الاتصالات في لبنان، مؤكدا ان «هناك حالات تثبت قيام اسرائيل بخرق شبكات الاتصال في لبنان جرى التثبت منها»،موضحا أنّ «تقنيات الاتصالات الحديثة معرّضة للاختراق بوسائل مختلفة، ودقة أنظمة عمل الشبكات وسهولة تحويل أنظمة حمايتها لوسائل اختراقها تستوجبان المراقبة»، مشدداً على أن «لا مجال للنظر الى قطاع الاتصالات- في بلد يواجه عدوانية دولة هي من الدول الأكثر تقدما في العالم في مجال حماية الاتصالات وفك الشيفرات وأنظمة الحماية - على أنه مجرد قطاع تجاري أو ريعي واحتكاري، بل هو أيضا قطاع تقني وأمني ومن الواجب أن نتعاطى معه على هذا الأساس».

واعتبر نحاس أن «المسؤولية العامة أكيدة في وضع شروط تسمح بتوفير الخدمات التي يطمح اليها اللبنانيون أفراداً ومؤسسات وفي تحصين أمان شبكات الاتصالات لحماية الحريات الشخصية وبشكل خاص حماية الأمن الوطني»، لافتاً الى أن «الدولة لتنفيذ هذه الغايات، تعمل يداً بيد مع مؤسسات القطاع الخاص وعليها أن تحتضن هذه المؤسسات الخاصة وأن ترعى وتواكب ارتقاءها الى مستويات الحصانة والجدارة المطلوبة والتي لم تكن متوفرة، ونحن نستمر في تعزيزها ضمن إجراءات متتالية نسير بها بثبات».

وبالنسبة الى موضوع المؤتمر الدولي للإتصالات، أوضح أن «اللجنة العربية تقدمت بالنيابة عن لبنان باقتراح قرار يدين القرصنة الاسرائيلية على الاتصالات في لبنان»، مشيراً الى أنه «كانت هناك مساع من اسرائيل وعدد كبير من الدول الداعمة لها تركزت على محاوَلات العرقلة والتمييع واجتراح الصيغ التوفيقية بين المعتدي والمُعتدى عليه، والإدعاء أن المسألة مسيّسة وتخرج عن صلاحيات المنظمة الدولية»، لافتاً الى أن «ضغوطاً مختلفة مورست للحيلولة دون السير في الاقتراح الى التصويت، غير أن الوفد اللبناني بمساعدة من الدول العربية ودول صديقة منها: سوريا، السعودية، الجزائر، الإمارات، جنوب أفريقيا، ايران، فنزويلا وكوبا تمكن من فرض طرح مشروع القرار على التصويت من دون التنازل عن إدانة اسرائيل بالإسم وعلى أن يكون التصويت سرياً، وتمكنا من حشد العدد الكافي من الدول المؤيّدة وإقناع دول عديدة بحضور جلسة التصويت لتأمين النصاب وفي الوقت ذاته بالامتناع عن التصويت».

من ناحيته عرض رئيس الهيئة الناظمة للإتصالات عماد حب الله للمعلومات عن واقع قطاع الاتصالات والاستباحة التي يتعرض لها من قبل اسرائيل، وقال: «يفتقد القطاع الى إجراءات السلامة وغياب معايير واضحة بشأن كيفية التعاطي مع الشركات»، لافتا إلى «فوضى في توزيع كلمات السر وغياب معايير صلاحيات العاملين في قطاع الاتصالات، كاشفا عن وجود شركات تخصصية مخترقة من قبل اسرائيل».

على صعيد آخر سأل النائب غازي يوسف وزير الاتصالات شربل نحاس عن طريقة التوفيق بين ما يدعي من التزام القوانين ومخالفته إياها وذلك في مؤتمر صحافي استبق فيه يوسف المؤتمر الذي عقده الوزير نحاس، وقال: «في مقابلة للوزير نحاس مع صحيفة السفير بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤ ذكر ردا على سؤال عن إدارته وزارة الاتصالات «هناك خطأ واضح رسمناه يفصل بين الأيام التي كان يتم فيها تجاهل القانون وتجاوزه وبين الأيام التي يطبق فيها القانون». ما يهم في هذا القول هو ما يرمي اليه الوزير نحاس من تعهد بأنه سيلتزم احترام القوانين المرعية وهو قول تنفيه وتدحضه الممارسات المختلفة لمعاليه. كذلك وفي مؤتمر صحافي عقده الوزير نحاس بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٤ قال: لا بد من الإشارة الى ان سنة ٢٠١١ ربما تكون أول موازنة منذ عقود توضع ضمن الأصول الدستورية والقانونية، بمعنى أنها تتم في وقتها ومن المفترض أن تشمل كل انفاق الدولة».

وقال: «أيضاً وفي المؤتمر الصحافي نفسه، قال نحاس هناك اجماع في مجلس الوزراء على أن الموازنة كما ينص الدستور، تشكل كل انفاق الدولة، اي ان مقولة الانفاق من الموازنة والانفاق من الخزينة والقروض الخارجية، هي صفحات طويت. هذا ليس أمراً نظرياً لأن الانفاق الذي يمر من خلال الموازنة هو الذي تتم مناقشته في مجلس الوزراء ومجلس النواب، وهو الذي يخضع لرقابة ديوان المحاسبة».

نحاس متوسطاً فضل الله وحب الله خلال المؤتمر
(تصوير: طلال سلمان)

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"